الأمن الصناعى مفقود فى مصر

ارتقاء الصناعة لا يتم إلا بوجود العامل المدرب

د. نادر رياض: زيادة الإنتاج تستلزم تحقيق أقصى استفادة من القوى العاملة والآلات والمواد الخام

أكد د. نادر رياض رئيس الاتحاد العربى لحماية الملكية الفكرية أن قضية الأمن الصناعى شأنها شأن الوعى البيئى هى قضية تسير يدا بيد مع مستوى النمو والتقدم الصناعى، إذ أنها تقع ضمن أحد مكونات المنظومة الصناعية، ومما لا شك فيه أن العامل المدرب هو أحد الأسس الصناعية التى تعتمد عليها الكيانات الصناعية وتقع أهميته فوق أهمية الآلة مهما ارتفعت تكلفتها لأن العامل يمثل الجانب المفكر الفاعل ومحتوى الخبرة الذى تقوم عليه المنشأة الصناعية، وفى ارتقاء الصناعة يتم الارتقاء بأهمية العامل وضرورة الحفاظ عليه واحاطته بالرعاية اللازمة ضمن إطار الوعى الصناعى والصحة المهنية.

وواقع الأمر أن زيادة الإنتاج تستلزم ضرورة العمل على ضمان تحقيق اقصى استفادة ممكنة من عناصر الإنتاج الرئيسية (القوى العاملة - الآلات والماكينات- المواد الخام) ولن يأتى ذلك إلا باتباع طرق واساليب الأمن الصناعى حيث يعتبر الأمن الصناعى إحدى الوسائل المهمة لرفع الإنتاج دون ضياع أو تلف فى مقومات الإنتاج الأساسية التى تنجم عن حوادث العمل والتى تؤثر على الثروة الاقتصادية.

فالأمن الصناعى يمثل بسلسلة هرمية مكونة من ثلاث حلقات وهى (القوى العاملة - آلات ميكانيكية المواد والخامات اللازمة للوقاية).

فإذا أصاب احدى هذه الحلقات أى ضرر أو تلف لا يكون هناك انتاج، وعلاقة الأمن الصناعى بالإنتاج علاقة وثيقة وتعنى تحقيق اقصى استفادة من عناصر الإنتاج الرئيسية عن طريق الحد من الخسائر.

ولرفع مستوى السلامة المهنية والأمن الصناعى بوجه عام نرى دعم لجنة الأمن الصناعى لتوفير الميزانية اللازمة لايقاظ وعى الأمن الصناعى لدى العمالة وتهيئة ظروف عمل آمنة من أية مخاطر أو حوادث مفاجئة للمحافظة على صحة العاملين وسلامتهم ولياقتهم للعمل واستخدام الوسائل الفنية المناسبة ذات الكفاءة العالية للوقاية من الحوادث.

وعن تفعيل كود الحريق فى مصر وهل لدينا ادنى وسائل للأمان قالت الدراسة: لقد تم تفعيل اجزاء من هذا الكود إلا أن الملاحظ أن جانب الإلزام بالتطبيق يقع على عاتق الأنشطة والأفراد إلزام من الجهات المختصة وعلى رأسها مصلحة الدفاع المدنى والحريق والإدارات المختلفة التابعة لها بالمحافظات وكذا مكاتب العمل. إلا أن قوة هذا الإلزام تتلاشى تماما عند تعامل موظف الحكومة مع الجهات التابعة للحكومة أو القطاع العام فنجد مثلا أن التوصية بتركيب جهاز اطفاء عند توصيل الغاز للمنازل مجمدة لافتقاد فاعلية قوة الإلزام. وحول ما أثاره بعض المستثمرين بشأن تشدد الحكومة المصرية فى المواصفات، منها صناعة معدات وأجهزة الاطفاء.

أوضحت أن الاهتمام بالمواصفات والجودة هو واجب الدولة أيا كان موقعها الجغرافى والتفريط فى ذلك يفقدها سيادتها داخليا ويفقدها مصداقيتها خارجيا فيضيق بها سوق التصدير للخارج فلم يعد مقبولا فيما نحياه اليوم من احداث ان تعلو اصوات تنادى باضعاف المواصفات والمطالبة بتدنى الجودة، وانا استبعد من جانبى أن يكون من اصحاب هذه الاصوات ما يمكن تسميته مستثمرين أوصناع أو حتى تجارا شرفاء.

وترديد مقولة أن المواصفات القياسية تستعصى على بعض الصناع هو أمر غير مقبول صناعيا إذ أن الصانع يبدأ عمله باستيفاء المواصفات المعنية وله أن يتنافس بعد ذلك فى خفض التكلفة وإدارة منظومة العمل الصناعى طبقا لفلسفته وامكانياته كما أن المواصفات المصرية لا توضع فى غيبة من مرجعيات دولية واحتياجات المستهلك المحلى وظروف التداول بالسوق المصرى واشتراطات التصنيع المحلية والعالمية وكود تلك السلع من سلع الأمان أو التى لها مساس بصحة المواطن وأثرها السلبى على البيئة.

مما سبق فإننا لا نتفق فى أن مصلحة الصناعة والمواطن وبناء مستقبل الوطن يمكن أن تتفق مع مثل هذا الكلام المرسل. إلا أنه يبقى فى النهاية أن الثورة الصناعية التى نحن مقبلون عليها والتى تأخذ بالجودة والانضباط وحماية المستهلك لن تترك مجالا لعبث العابثين فلم يصح إلا الصحيح فيما نحن مقبلون عليه من عصر بناء الدولة الحديثة.

وعن انتشار ظاهرة الغش الصناعى التى انتشرت فى الآونة الأخيرة ولا سيما فى أجهزة الاطفاء كشفت الدراسة أن الغش الصناعى أصبح صناعة ظل قائمة بذاتها تسير متوازنة مع الصناعات الناجحة وذلك فى منطقة الظل لتصاحبها متطفلة على نجاحها حيث تحقق أرباحا فائقة بالتعاون مع المتعاملين فى الغش التجارى مروجين للسلع المغشوشة بادعاء عدم معرفتهم بذلك وهو أمر يخالف الواقع إذا أن عارض البضاعة المغشوشة هو المسئول عنها جنائيا حبذا وان صانع الغش يختفى فى العادة ولا يستدل عليه ماديا لذا لم يعد الاعتماد على وجود اسماء وماركات معروفة على اجهزة الاطفاء بعاصم من موجة الغش التجارى التى تعاظمت فى الآونة الأخيرة بل يجب الاطمئنان لمصدر تلك البضائع وذلك بشرائها من موزعين معتمدين أو من الصانع أو أحد الفروع التابعة له مباشرة والحرص على إتمام الصيانة الدورية عن طريق الصانع.

د. نادر رياض